بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم متكل العون يا كريم

قوله منهم من زعم ان جميع براهين هذا المطيق وقف
على ابطال الدور والتسلسل فيما ذكره رحمه الله اشارة
الى الرد على هذا القايل الغير الفارق قوله ولو كان جاريا
في ابطال الدور اى الدور لا يرد صريحا وليس الدليل الذى
يجرى في التسلسل بحيث يمكن اجراؤه فيه حتى يقال انه
اراد بما سيرد ما يتناول الضمنى اقول انت ستعلم في التذييل
انه يمكن اجراء ما سيرد في ابطال التسلسل في ابطال الدور
ان شاء الله تع مع ان الدور غير مذكور في النسخ التى
رأيناها ومن جملتها النسخة المنتهية اليه نعم هذا كله
مع انه قد اشتهر فيما بينهم ان الدور مستلزم للتسلسل فيصح
ما ذكر في الجملة وقد بين استلزامه له قدس سره الشريف
في حاشية المطالع وأورد عليه ايرادين وقد ذكرنا وجه دفعهما
في تعليقاتنا عليها ولا نطول الكلام بايرادها قوله اى
اكثر بسطا في الكلام اه اكثر البسط باعتبار كثرة المباحث
المتعلقة به وطول اذيال وافتراق كونه اقل جزء باعتبار عدم
اشتماله على بطلان التسلسل في الدور فتفصيل الدليل ههنا
اخصر وباعتبار المباحث المتعلقة به اطنب فلكل وجه
قوله المقصد منه دفع ما توهم من التدافع اقول اقتصر في
على انه سماه ثلاثيا اولا لاولى ثانيا ولا ولى ان يدرج
فيه كونه في التقسيم وقع ثانيا واليه اشار المصنف بقوله

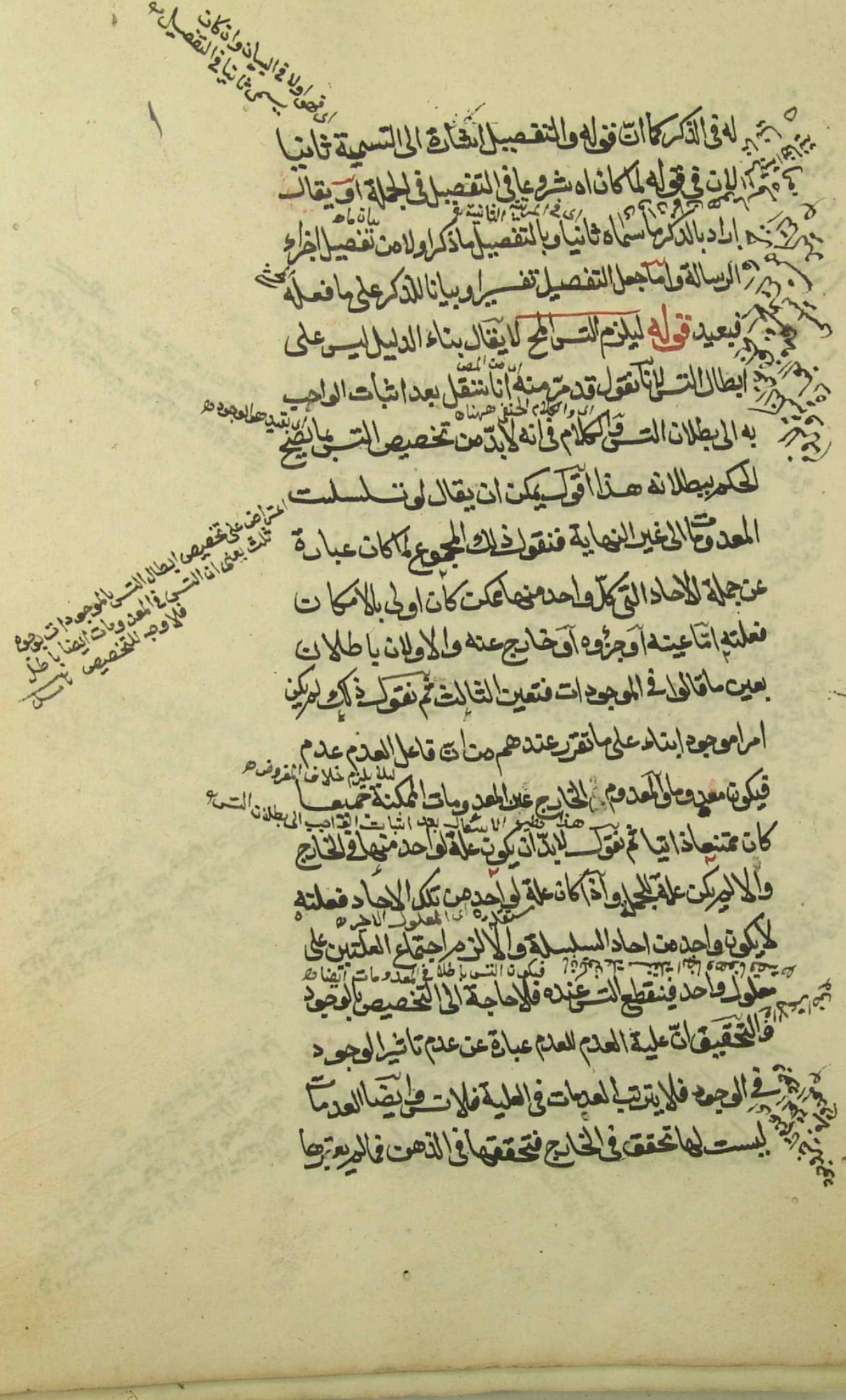

له في الذكر كما ات قوله والتفصيل اشارة الى التسمية ثانيا
لان في قوله لما كان اه شروعا في التفصيل في الجملة او يقال
اراد بالذكر اسماه ثانيا وبالتفصيل ما ذكر اولا من تفصيل اجزاء
الرسالة واما جعل التفصيل تفسيرا وبيانا للذكر على ما فعله
فبعيد قوله ليلزم التسامح لا يقال بناء الدليل ليس على
ابطال التالى لانا نقول قدم منه انا نشتغل بعد اثبات الواجب
به الى بطلان التالى وفي الكلام في انه لا بد من تخصيص المرجح
الحكم ببطلانه هذا اقول يمكن ان يقال لو تسلسلت
المعدومات الى غير النهاية فنقول ذلك المجموع لما كان عبارة
عن جملة الآحاد التى كل واحد منها ممكن كان اولى بالامكان
فعلته اما عينه او جزؤه او خارج عنه والاولان باطلان
بعين ما قالوا في الموجودات فتعين الثالث ثم نقول ذلك لم يكن
امرا موجودا بناء على ما تقرر عندهم من ان قابل العدم عدم
فيكون ذلك المعدوم الخارج عن المعدومات الممكنة جميعا
كان ممتنعا ذاتيا ثم نقول لا بد ان يكون علة واحد منها في الخارج
والا لم يكن علة للجميع واذا كان علة لواحد من تلك الآحاد فعلته
لا يكون واحد من احاد السلسلة والا لزم اجتماع العلتين على
معلول واحد فينقطع التسلسل عنده فلا حاجة الى التخصيص بالوجود
والتحقيق ان علية العدم للعدم عبارة عن عدم تاثير الوجود
في الوجود فلا يترتب المعدومات في العلية فلا تسمى ايضا المعدومات
ليست لها تحقق في الخارج فتحققها في الذهن فلم يعتبرها

الذهن لم يكن لها تحقق فلا يصح ان ههنا امورا متكثرة غير متناهية
ايضا بل ينقطع تحققها بانقطاع الاعتبار وما اشتهر
من ان التي في المعدومات جائز ليس بحيث يمكن انه يتحقق
التي وكان هناك امور غير متناهية مترتبة وليس كذلك بل انه لم يتحقق
التي فيها على ما علمت فحينئذ يمكن ان يقال بتخصيص العلة
بالموجودة ليتحقق التي ثم يستدل على بطلانه لا كان التي في
المعدومات واقع وليس ببباطل على ما هو الظاهر من كلامه فتدبر انتهى كلام الخفري

قوله ثم اعلم ان المقدمة المذكورة انما تتم لو ثبت اقول
هذا وسابق من الاحتمالين مندفع بان مفيد الوجود
لابد ان يكون موجودا في مرتبة الايجاد الذي هو مقدم بالذات
على وجود المعلول وعلى هذا فكيف يتصور ان يقتضي ماهية
من حيث هي بدون اعتبار الوجود وجود شيء وظهر ان هذا
بديهي ولو لم يتم هذا لم يمكن اثبات الواجب بعد نفي الاولوية
الذاتية ايضا لما ذكره بعينه فعلم ان بناء كلامهم في هذا
المطلب على دعوى الضرورة في تلك المقدمة وقد صرح بذلك
المص في حاشية التجريد وح لا حاجة الى نفي الاولوية الذاتية
اذ على تقدير تحققها يمكن اثبات الواجب بهذه المقدمة ومع
قطع النظر عنها لا يمكن اثباته مع نفي الاولوية اذ يمكن ان
يقتضي امر عدمي وجود الممكن او ماهيته من حيث هي الى غير
ذلك لكن بقي الكلام في انه يجوز ان يوجد الممكن من غير ان يكون هناك
تاثير وافادة كما في الواجب وح يحتاج الى ان يقال لا يجوز ان يكون

ان وجود الممكن من غير بدون ان يكون ذلك الغير مفيدا لوجوده
واذا كان الغير مفيدا لوجوده كان موجودا بالضرورة على ما
عرفته وان لم يكن من غيره اصلا في وجوده لا يجوز ان يكون من
جهة انه واجب الا كان واجبا لا عكنا فبقي ان يكون الممكن
يجوز ان يوجد من غير تاثير من نفسه او غيرها فيه بل بمجرد
ان الوجود اولى به من العدم وذلك كما ان الواجب موجود من جهة
ان وجوده واجب له من غير ان يكون هناك تاثير من الذات من حيث
هي او غيرها فعلم انه يحتاج الى نفي الاولوية او نفي كفاية الاولوية
اما قاعدة الاول فظاهر واما الثاني فلانه اذا ثبت عدم كفاية الذات
بطريق الاولوية فيحتاج الى امر اخر ومن المعلوم بالضرورة ان المحتاج
الى الغير لابد له من مفيد للوجود على ما قالوا وما يشعر به كلامه من
ان لوازم الماهية مستندة الى نفس الماهية من غير مدخلية
الوجود مطلقا فتوهم فاسد كيف وقد صرح بذلك الشيخ في
التعليقات وقال في المقالة الاولى من منطق الشفاء بهذه
العبارة ان كل واحد من الوجودين يلحق عند ذلك الوجود بالماهية
خواصا واعراضا تكون للماهية ويجوز ان لا يكون له في الوجود الاخر
وربما كانت له لوازم يلزمه من حيث الماهية لكن الماهية مقررة
اولا ثم يلزمها وعبارة بحمتيار في تحصيله قريبة من هذا
وقد حقق المص نور الله برهانه ان كلامهم ان لوازم الماهية لا مدخل
فيها للخصوص لخصوص احد الوجودين يدل على مدخلية الوجود
المطلق والا يلغو اعتبار الخصوص **قوله** ورد على ما ذكره في

بيان جريانه اقول هذا لايخ عن قوة لكن يمكن ان يقال كون
السوال مجابا في صورة الدور بجواب اخر لا ينفي جريانه فيه
ايضا نعم جريانه في التي اظهر واقوى ثم تداخل العلل
ههنا في ظ النظر وان كان عند التحقيق كانت العلة المستقلة
في هذه الصورة نفس الشيء وانما عدم الحاجة اليه فجوابه انه يريد
تفصيل المقام وتحقيقه وان لم يكن المقصود فاعليه والامر
فيه هين وما قيل في الجواب عن لزوم الترجيح بلا مرجح انه انما
يلزم لو جعل العلة بعض منهما معينا وليس كذلك بل المراد علة البعض
مستغنى عنه الى واحد كان فاقول فساده ظاهر اذ يلزم ان
يكون الفاعل المستقل به امرا مبهما وهو بط لما قد رجحوا بان فاعل
الواحد بالعدد لابد ان يكون واحدا بالعدد وقد بينته المص في
بحث العلة والمعلول من حاشية التجريد بان العقل ينقبض عن تجويز
كون مرتبة المعلول في الحصول فوق مرتبة فاعله كما ينقبض عن ذلك
في الوجود وان لم يلزم الترجيح بلا مرجح لكن محذورا اخر فافهم
قوله هذا وان كان مما يتبادر الاوهام
الى قوله لكن نوقش فيه بالمنع هذه المناقشة نشات
من حمل ما يوجد جميع اجزائه على غير جميع الاحاد كما هو الظاهر
من اللفظ حتى لا يصير الكلام هذيانا وهو الحاصل عند
الاجتماع سواء كان عين الافراد ذاتا واعتبارا او غيرها
بنوع من الاعتبار فالقضية وان كانت عين المعلومات الاربع
بالذات لكن تغايرها بنوع من الاعتبار لمفهوم القضية لمفهوم

المعلومات الاربع واين اتحاد ذاتهما ومصداقهما بل مفهوم القضية
عارض لتلك المعلومات وعروضه لها مشروط بتعلق الايقاع او
الانتزاع بها وتلك الاجزاء في الحقيقة اجزاء لذات تلك المعلومات
ولا يمكن عدم تحقق تلك الذوات عند تحقق الجميع نعم قد
يقال انها اجزاء للقضية بمعنى انها اجزاء لما يصدق عليها
انها قضية بشرط ما وقد يتخلف ذلك الشرط عن تحقق ذلك
المصداق الذي هو كل تلك الاجزاء حقيقة ولهذا يتخلف كونها
قضية عن تحقق جميع الاجزاء فاشبهة ناشية عن عدم الفرق
بين ما هو كل لتلك الاجزاء حقيقة وبالذات وما هو كل لها بالعرض
فتوجيه هذا القول انه ليس المراد بما يوجد جميع اجزائه جميع
الاجزاء حتى يصير الكلام غير مفيد ولا ما يحصل عند اجتماعها
مطلقا اعم من ان يكون كلا لها بالذات او بالعرض بل المراد ما يوجد
جميع اجزائه حقيقة وبالذات فهو موجود بالضرورة
وهذا تمام الاعتبار على ما قررناه يظهر ان ما اورده على المحشي
بان جواز كون امر خارجا شرطا للعينية مردود بما قررناه
من ان الماهية واجزائها لا تكون مجعولة مستندة الى الغير
مردود بان معنى كلامهم ان بثبوت الشيء للفقه وثبوت
الجزء له لا يحتاج الى الجاعل مثلا كون الانسان انسانا وكذا
كونه حيوانا لا يحتاج الى جاعل يجعله انسانا او حيوانا
وكون المعلومات الاربع قضية ليس من هذا القبيل اذ
كونها قضية امر عرض لها لكنه عين بمعنى حمله عليها فهذا

يكون جوابا للسوال اورده وان كان يقرب من العناية
بل هذا تصرف من حيث استنبط من جواب ذكره
قدس سره لدفع سوال ما يندفع به سوال آخر قوله
فيه بحث لانه لما لم يجب اقول القوم جعلوا
الامكان بمعنى التساوى علة للحاجة حيث قالوا اذا
لاحظ العقل ان الشئ يتساوى وجوده وعدمه
جزم بمجرد هذه الملاحظة انه محتاج الى مرجح حتى
لا يلزم ترجيح احد المتساويين على الاخر فمتى
لم يثبت التساوى لم يلزم الاحتياج الذى هو
معلول وقوله مردود مردود لان قول من قال
الماهية الممكنة توجد بالرجحان ليس معناه ان
المفيد للوجود والمعطى له هو الرجحان حتى يتوجه
ان الرجحان امر اعتبارى فكيف يعطى وجود الشئ
فى الخارج بل المراد ان الماهية الممكنة التى لا يجب
لها الوجود لذاتها والعدم كذلك يجوز ان يوجد
بنفسها بمجرد ان الوجود ارجح له من العدم وذلك
كما يقال الواجب موجود لان وجوده واجب فان
معناه انه موجود من جهة انه واجب وجوده لا ان
ذاته علة لوجوبه وهو علة لوجوده بل ليس ههنا تاثير
وتاثر والمحشى لم يفرق بين الامرين وخلط احدهما
بالاخر وما يقال من ان الوجود لو كان زايدا على
الواجب كان صفة مفتقرة الى غيرنفسها فمبنى
على ان كل ماهية غير الواجب لا يمكن ان يتحقق بذاته
بل مفتقرة الى علة مغايرة لذاته والكلام ههنا فى
اثباته والحاصل ان هذا من متفرعات هذا المبحث

فلا يثبت بهذا البحث م

المبحث ولا يكون مستمدا منه قوله هذا مع
كيف ولا بد ان لا يستند الخ اقول قد عرفت
ان الممتنع لذاته لا تحقق له اصلا فلا اتصاف
له بالمانعية بل ولا امكان ذلك ايضا فليس
انتفاؤه شرطا لوجود شئ وما ذكره من الاشتراط
فعلى سبيل التجوز والنظر الى اللفظ ولعله ولهذا
قال بعده او يقال ح لا يعتبر ارتفاع المانع
على نحو ما قال فكانه عدول على التقرير
الاول المبنى على التجوز والنظر الى اللفظ الى
هذا التقرير المبنى على ما هو التحقيق قوله ولا شك
ان كلا من تلك الامور ليس اعتباريا محضا
اقول هذه الامور ليست اعتبارية محضة
لا يكون لها مناط ابدا كما تياب الاغوال
وهوس الشياطين لكن ما لم ينتزعها العقل
من معروضاتها لم تتحقق موجودات تفصيلية متمايزة
نعم انها موجودة باعتبار وجود معروضاتها لكن
لا تفصيلا بل اجمالا فح لا يلزم التسلسل اذ لا يلزم
امور متكثرة غير متناهية فلا يجرى براهين
ابطاله التى فيها وهذا الذى ذكرناه
هو الذى اورده رحمه الله فى حاشية التجريد
فى دفع التسلسل فى اللزومات ونحوها ويمكن
ان يقال لعلها موجودة فى بعض المدارك العالية
على نحو الاجمال فلا يلزم التسلسل بل التكثر ايضا
على ما صرح بذلك رحمه الله فى حاشية التجريد قوله
فانه ينافى الوجوب الذاتى اقول هذا حق اللهم

الا ان يخص ذلك الامر بكونه من صفاته المستندة
اليه لانه ح لم يتاف الواجبية على ما عرفت عما نقل
عن المحقق الشريف قدس سره قوله فيه تامل
لان الوجوب هناك بالنظر الى الاولوية المستندة
الى الذات اقول عود احد الدليلين الى الاخر لا
يتاتى وورود بعض الاعتراضات على احدهما
دون الاخر اذ كثيرا ما تقرر دليل واحد بتقريرين
يرد على احدهما اشياء لا يرد على الاخر شئ منها
والفرق الذى ذكره لا ينافى ذلك بل انما ينافى العينية
على ان هذا التقرير ليس استعارة بان الوجوب بالنظر
الى الذات وحدها فتدبر قوله هذا انما يتم اذا
وجب ان يكون المتضايفان الخ اقول بناء الكلام على
ما هو المشهور بينهم من ان المتلازمين لا بد ان يكون
احدهما علة للاخر او هما معلولى علة واحدة والمعية
الآتية بين المتضايفين ينافى الاول فتعين
الثانى قوله ضرورة معيتهما يحتمل امرين احدهما
ان يكون مقدمة واحدة لبيان المعلول كما قررناه
وثانيهما ان فيه اشارة الى تحقق التلازم بينهما ايضا وهذا
اولى قوله هذا انما
يتم اذا كان اقتضاء الذات الخ اقول هذا
لا يراد فى غاية الحسن والقبول لكنه رحمه الله قد
تعرض له فى حاشية الرسالة على ما وجدناه فى
كثير من النسخ وكيف يذهب مثله والقرينة
عليه انه تعرض له فى الدليل الذى اخترعه شارح
التجريد قوله فتامل ففيه ما فيه اشارة الى ما نقل

نقل عن المحقق الشريف ان الوجوب المستند الى
ما يستند الى الذات ذاتى ولا يكون غريبا
قوله هذا الامتناع انما هو بشرط الوصف
لا يخفى على المتامل ان هذا يرجع الى ما نقله
رحمه الله عن المحشى العلامة قدس سره ان يستفاد
منه قوله لكن عدم العقل الاول محال
اقول عدم العقل ليس محالا بالذات حتى
يمتنع امكانه الذاتى فظن ان الكلام فى المحال
والممكن الذاتيين فتامل ولا تخبط قوله
هذا مخالف لما ذكره المصنف فى حاشية التجريد
اقول ما وجدناه فى النسخ المعول
عليها من الرسالة لم يوجد فيها قوله بعد
اثبات انه لا يكون احد الطرفين اولى بالذات
بل وقعت هكذا قلت احتياج الممكن الى ما يعطيه
الوجود ضرورى ومعناه على هذا ان احتياج
الممكن الى العلة الفاعلية ضرورية وان مفيد
الوجود لا بد ان يكون موجودا اذ الاحتياج
الى ما يعطى الوجود انما يثبت بعد اثبات الاحتياج
الى امر خارج فى الجملة سواء كان مع التساوى
او مع الرجحان وح كان موافقا لما نقله عن حكمة
التجريد اذ حاصله يرجع الى ان بعد الاحتياج
الى الغير يلزم الاحتياج الى ما يعطى الوجود
وهو لا بد ان يكون موجودا بالضرورة سواء
فيه التساوى وعدمه وعلى تقدير تحقق
هذه الزيادة كان المراد انه على تقدير اثبات

التساوي يثبت الاحتياج الى الغير اذ ترجح احد
المتساويين على الاخر بلا مرجح محال واذا ثبت
الاحتياج الى الغير ثبت الاحتياج الى ما يعطي
الوجود وهو موجود بالضرورة هكذا ينبغي ان
يفهم هذا الموضع والكلام على التوفيق
قوله ضعف كلام المص ههنا من ٢ وجوه منها
المدا المنافاة بينه وبين ما في حاشية التجريد ومنها
عدم صحة ما في الرسالة وقد عرفت دفعهما
قوله ومع ذلك تعريف العلة يصدق عليها
فيه تامل اذ تعريف العلة ما يحتاج اليه الممكن
والمتبادر منه ما عدا الامكان والصفات السابقة
عليه لكن يبقى النظر على ما لم يبقه كالاحتياج
والتاثير والوجوب وقد علمت دفعهما فتذكر
قوله بل خلاف الواقع اقول غير مسلم بل كما
ان الماهية من حيث هي الوجوب اذ كما ان الاول
من العلة فكذا الثاني والفرق تحكم وكما يصح ان
يقال احتاج فوجب فوجد فظهر ان الحال في الوجود
الذهني ليس كذلك هذا ما ذكره المصنف في حاشية
شرح التجريد وتفصيله اذا كان تصور الشيء
بالوجه هو تصور ذلك الشيء بحقيقته فيحتمل
ان هذا التصور هو نحو من وجوده الذهني
حقيقة ورح يبتعد الوجود الذهني على حسب
تعدد الوجود وتصورات الشيء بعنوانا تها وفيه
بعد اذ الموجود في الذهن حقيقة هو صورة
الوجود لا الوجود فلا يوجد في الذهن صورة

هو ص
الوجود معلول كذلك من حيث هو
صح ان يقال وجد فوجب ص

رة منطبقة عليه ويحتمل ان يكون ان لا يكون وهو
الحق اذ لا يتصور والوجود حقيقة لان
المتصور حقيقة ما يرتسم الصورة المطابقة
له في الذهن والمرتسم صورة الوجه ولهذا
قالوا العلم متحد مع المعلوم بالذات وبالحقيقة
وعلى هذا المذهب وهو الذي اختاره القوشجي
وتبعهم المص وكذا على المذهب الاول
يتحقق الوجود الذهني بوجهين احدهما ان يكون
موجودا في الذهن بنفسه لا بوجهه اجمالا والثاني
ان يكون موجودا فيه تفصيلا اي بصور متعددة
كما قالوا في الفرق بين المحدود والحد وشابههما
ان يكون الشيء موجودا بنفسه في الذهن كتصور
الماهيات المعلومة للذهن فانها حاصلة في الذهن
بنفسها لا بصورها ولهذا اتصف الذهن بها
ولا يتصورها بناء على ان التصور هو حصول
صورة الشيء في العقل وان يكون موجودا فيه بصورة
المطابقة لها في الماهية كالماهيات المعلومة
والله اعلم ولكن هذا اخر ما قصدنا ايراده في حاشية
الرسالة وشرح جامع التزام محاورة الطلاب وحل كتب
اخر غير هذا الكتاب والحمد لله على الاتمام وعلى
رسوله افضل الصلوة والسلام
ما دامت الارض والسماء ويدور فيما
بينهما السحاب والغمام وعلى
اله واصحابه الكرام صلوة
بدوام طلوع الشمس
على صفحات الايام

تم

نهاية المخطوطة